

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

وهي قليلة وتُعزَى لفقهاء عسّ ودَ بَيرِ وادّ عَى ابن عذرة امتناعها في افْتَعَلَ
وانْفَعَلَ والأول قول ابن عُمُفُور والأبْـدَىِّ وابن مالك وادّ عَى ابن مالك امتناع ما
ألبسَ من كَسْرٍ كخَفْتُ وبيَعْتُ أو ضم كعُقْتُ وأصل المسألة " خَافَنِي زَيْدٌ " و "
بَاعَنِي لِعَمْرٍو " و " عَافَنِي عَن كَذَا " ثم بَدَيْتَهُنَّ للمفعول فلو قلت :
خَفْتُ وبيَعْتُ - بالكسر - وعُقْتُ - بالضم لتُوهِمَ أنهن فعل وفاعل وانعكس المعنى
فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام أو الضم في الأوَّـلَيْنِ والكَسْرُ في الثالث وأن يمتنع
الوجه المُلبس وجَعَلْتَهُ المغاربةُ مرجوحاً لا ممنوعاً ولم يلتفت سيبويه للالباس
لحصوله في نحو مُخْتَارٍ وتُضَارُّ